

التحول الرقمي في المصارف الإسلامية والشمول المالي – العراق حالة دراسية

م.م. انسام حسن شاكر عبد العظيم الياسري¹

المستخلص

شهد العالم في الآونة الأخيرة تقدماً تكنولوجياً هائلاً في المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى تغير في سلوك الوحدات الاقتصادية والمعاملات، وظهر ما يسمى «الاقتصاد الرقمي» الذي تعد التكنولوجيا وشبكة الإنترنت من أهم ركائزه، وجاء بتطبيقات عديدة من أهمها: الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية... إلخ، والتي تميز نشاطها بالسرعة والسهولة وانخفاض التكلفة. لقد أدى كل ذلك إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية والمالية المختلفة لمواكبة هذه التطورات والاستفادة منها، ومن أبرز هذه القطاعات القطاع المصرفي، إذ شهدت الصناعة المصرفية تحولاً جوهرياً تزامن مع ظهور التكنولوجيا المالية، مما أتاح للبنوك آفاقاً جديدة نحو التحول الرقمي في المنتجات والخدمات والعمليات بهدف الوصول إلى فهم أشمل لرغبات العملاء وضرورة تلبية احتياجاتهم في العصر الرقمي. وما كان للمصارف الإسلامية إلا أن تواكب التطور، إذ عاشت تطوراً جذرياً خلال السنوات القليلة الماضية مدفوعة بنمو تقنيات رقمية وتبني استراتيجية التحول الرقمي، فضلاً عن تنامي طلب العملاء – خاصة فئة الشباب – على المنتجات المصرفية التي تركز على أحدث الابتكارات لتقديم خدمة أفضل للعملاء، وكل ذلك يؤكد الحاجة الملحة في الوقت الحاضر إلى توجه الصيرفة الإسلامية نحو ابتكار خدمات رقمية متطورة ترتقي إلى مستوى تطلعات العملاء الذين أصبحوا الآن أكثر ارتباطاً ودراية ومعرفة في ظل الانتشار الواسع لاستخدامات الإنترنت وتوفر الأجهزة الذكية بشكل أسير، مما يؤدي إلى الحاجة إلى كثير من متطلبات التغيير داخل المؤسسات المصرفية لتحقيق الأهداف المرجوة. ففي بغداد مثلاً يوجد 30 مصرف إسلامي يعمل على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة للزبائن. أما أهداف البحث فيمكن تلخيصها وفق الآتي:

- 1 - بيان ماهية التحول الرقمي في البنوك الإسلامية
- 2 - إظهار أهم مزايا التحول الرقمي ومخاطره وتحدياته في البنوك الإسلامية.
- 3 - بيان دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الشمول المالي، الاقتصاد الرقمي

Digital Transformation in Islamic Banks and Financial Inclusion - Iraq Case Study

Assist. Lec. ansam Hassan Shaker Abdulazim Al-Yasiri¹

Abstract

A world has recently witnessed tremendous technological progress in information and communications, which has led to a change in the behavior of economic units and transactions, and the so-called "digital economy" has emerged, in which technology and the Internet are one of the most important pillars, and came with many applications, the most important of which are: e-government, e-commerce.... etc., which is characterized by its activity with speed, ease and low cost. All this has led to the acceleration of the various economic and financial sectors to keep pace with these developments and benefit from them, the most prominent of which is the banking sector, as the banking industry has witnessed a fundamental transformation that coincided with the emergence of financial technology, which has provided banks with new horizons towards digital transformation in products, services and operations in order to reach a more comprehensive understanding of customers' desires and the need to meet their needs in the digital age. Islamic banks have lived radically over the past few years, driven by the growth of digital technologies and the adoption of a digital transformation strategy, as well as the growing demand of customers - especially the youth - for banking products based on the latest innovations to provide better service to customers, all of this confirms the urgent need at the present time for Islamic banking to innovate advanced digital services that live up to the aspirations of customers who are now more connected, knowledgeable and knowledgeable in light of the wide spread of Internet uses and the availability of smart devices more easily, which leads to the need for many requirements

انتساب الباحث

¹ دائرة التعليم الاهلي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بغداد، 10001

ansamsaranawar13@gmail.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2025

Affiliation of Author

¹ Directorate of Private Education, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Iraq, Baghdad, 10001

ansamsaranawar13@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2025

for change within banking institutions to achieve the desired goals. In Baghdad, for example, there are 30 Islamic banks that provide various banking services to customers.

An objectives of the research, they can be summarized as follows:

- 1 - Explaining the nature of digital transformation in Islamic banks
- 2 - Showing the most important advantages, risks and challenges of digital transformation in Islamic banks.
- 3- Demonstrating the role of digital transformation in promoting financial inclusion.

Keywords: Digital Transformation, Financial Inclusion, Digital Economy

المقدمة

المطلب الاول : الحاجة الى التحول الرقمي

تزداد أهمية التحول الرقمي مع الظروف غير المسبوقه التي يعيشها العالم اليوم ولعل الخطوة الأولى في رحلة التحول الرقمي هي وضع استراتيجية التحول الرقمي التي سترسم معالم الطريق وتحدد المحطات المفصلية والأهداف الاستراتيجية وأطر العمل والنماذج والمنهجيات ومؤشرات قياس الأداء الرقمي. ويمكن

للباحث القول أنه من الصعب جداً أن هناك تعريف موحد للتحول الرقمي حيث تعمل كل مؤسسة على تبني التعريف الخاص بها والذي يعبر عن رؤيتها للعالم الرقمي ولاقتصاد المعرفة. ولكن لو حاولنا إيجاد تعريف موجز وعملي يمكن أن نعرف التحول الرقمي بأنه عملية مستمرة تقوم بها المنشآت للتكيف مع متطلبات عملائها ومنسوبيها المتغيرة عبر الاستفادة من القدرات الرقمية لبناء:



شكل (1) تصور معاصر للتحول الرقمي

جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل. اما تعريف الإستراتيجية ، فقد تعدد التعريفات التي تحاول شرح معنى كلمة استراتيجية، ولكن ببساطة يمكن القول إنها فن وعلم تخطيط، وتوجيه الموارد التي يُمكن استخدامها بكفاءة وفعالية أكثر لتحقيق الغايات، الرؤى، والأهداف الخاصة بمؤسسة ما. اذ تلجأ المؤسسات الحديثة إلى تطوير استراتيجية رغبتا منها بالانتقال من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل عبر إدارة الأصول التنظيمية بشكل أفضل وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكبرى. وعن منهجية تطوير الاستراتيجية ، يعمل فريق الشركة السعودية على تطوير استراتيجية التحول الرقمي عبر إتباع توصيات الدليل الإسترشادي لاستراتيجيات التحول الرقمي للجهات الحكومية الصادر عن اللجنة الوطنية للتحول الرقمي وفق المنهجية التالية:

اذ عرّفت هيئة الحكومة الرقمية التحول الرقمي على النحو الآتي: هو تحويل نماذج الأعمال وتطويرها بشكل استراتيجي، لتكون نماذج رقمية مستندة على بيانات وتقنيات وشبكات الاتصالات. لقد قام برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) بوضع تعريف آخر للتحول الرقمي وفق الاتي : التحول الرقمي ((هو السعي إلى تحقيق استراتيجية المنظمات وتطوير نماذج الأعمال والتشغيل المبتكرة والمرنة من خلال الاستثمار في التقنيات وتطوير المواهب وإعادة تنظيم العمليات وإدارة التغيير لخلق قيمة وخبرات جديدة للعملاء والموظفين وأصحاب العلاقة)). وضمن سياق قريب طورت وحدة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية التعريف التالي: التحول الرقمي هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول

شركة هرتز (The Hertz Corporation) هي شركة لتأجير السيارات بدأت في عام 1918 شيكاغو، إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، مع نهاية شهر ديسمبر لعام 2012 بلغ عدد السيارات المملوكة لهذه الشركة في أمريكا وحدها 490 ألف سيارة. أما شركة أوبر (Uber) وهي شركة لتأجير السيارات أيضاً فقد بدأت في عام 2009 في كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية عبر فكرة للشبابين "جاريث كامب" و"ترافيس كالانيك" و"بمساعدة من أحد مهندسي ومطوري قواعد البيانات" ريان جريفس" الذي كان يعمل في شركة جنرال إلكتريك. والسؤال الذي سنطرحه هو: كم عدد سيارات شركة أوبر؟ (الجواب هو صفر سيارة). (وفي يوم 28 يناير 2020 بلغت القيمة السوقية لشركة هرتز 2.2 مليار دولار أمريكي بينما تخطت قيمة شركة أوبر بنفس اليوم مبلغ 62.5 مليار دولار أمريكي حسب موقع Y Charts وأخيراً ظهرت دوافع جديدة للتحول الرقمي كذلك التي يعيشها العالم اليوم نتيجة تفشي فيروس كورونا) 19- حيث أصيبت قنوات العمل التقليدية بالشلل التام و ظهرت أهمية قنوات العمل الرقمية.

أما سمات ومميزات التحول الرقمي ، فمن خلال الأعوام الماضية أنجز فريق التحول الرقمي في شركة ريناد المجد لتقنية المعلومات (RMG) عدة مشاريع في هذا المجال، ونتيجة تلك التجارب يمكننا تلخيص بعض المميزات والسمات التي تصف التحول الرقمي بالنقاط التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- التحول الرقمي هو أمر حتمي سيشمل الجميع عاجلاً أم آجلاً
- يعمل التحول الرقمي وبشكل سريع على إعادة تشكيل:

1. تقييم الوضع الحالي
2. دراسة المقارنة المعيارية
3. الوضع المستهدف وتفصيل الاستراتيجية
4. تطوير الخطة التنفيذية

أما دوافع تطوير استراتيجية التحول الرقمي ، فتزداد دوافع التحول الرقمي يوماً بعد يوم حول العالم وتزداد احتياجات زبائن أي مؤسسة أو شركة أو منشأة تعقيداً يوماً بعد يوم ويرتفع مستوى تطلعات العملاء، وفي ذات الوقت نسمع العديد من التوصيات القادمة من العملاء بضرورة تبسيط رحلة الحصول على الخدمة أو المنتج وتسهيل الحصول على خدمات ما بعد البيع، هنا تظهر الحاجة إلى التحول الرقمي.

يمثل النجاح السريع الذي حققته البشرية في السنوات العشر الماضية أحد أهم دوافع الانتقال إلى العصر الرقمي حيث دخلت تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والواقع الافتراضي والواقع المعزز والطباعة ثلاثية الأبعاد وغيرها إلى جميع مفاصل حياتنا تقريباً.

التنافسية

وهنا يمكن لأي مراقب لعالم الأعمال خلال الفترة الأخيرة أن يلاحظ العديد من الأمثلة على المنافسة الشرسة التي تتعرض لها المنشآت والشركات التقليدية أمام شركة جديدة استخدمت التحول الرقمي للاستحواذ على حصة سوقية كبيرة جداً خلال فترة عمل قصيرة نسبياً. والأمثلة عديدة، لنأخذ على سبيل المثال مقارنة صغيرة بين شركة هرتز (The Hertz Corporation) وشركة أوبر (Uber).



شكل (2) سمات التحول الرقمي

المشاريع هو تجسيد للتحول الرقمي والحقيقة أن التحول الرقمي هو عملية عميقة وتشمل كل أنشطة المنشأة بينما تركز الأتمتة على أتمتة أعمال إدارة معينة أو قسم بعينه. وعادة ما تركز عملية التحول الرقمي على دراسة نماذج العمل داخل المنشأة ثم العمل

وبذلك خلال العشرة إلى عشرين سنة القادمة سيتغير كل شيء من حولنا.

كثيراً ما يتم الخلط بين التحول الرقمي وبين الأتمتة أو المكننة حيث يعتقد بعض صناع القرار أن إطلاق مشروع لأتمتة مكتب إدارة

في السلوكيات والممارسات ونماذج العمل في المؤسسة وعلى الوجه الآخر يمكن نجاح مبادرات الأتمتة عند الحصول على دعم مدير القسم المعني أو الإدارة المعنية.

بالعودة إلى تعريف التحول الرقمي يتبين لنا أنه رحلة طويلة و تحتاج الكثير من الصبر و يتخللها العديد من التحديات و لكن هل تستحق هذه الرحلة كل هذا العناء وما هي فوائد التحول الرقمي؟

على إعادة هندسة الخدمات بحيث ينتج خدمات رقمية جديدة تخدم العملاء بشكل أكثر بساطة وفعالية، بينما تعمل عملية الأتمتة على دراسة الإجراءات الخاصة بإدارة معينة أو قسم بعينه ثم بناء النظام المؤتمت داخلياً أو شراؤه من مزود خارجي. وهنا لا بد من الإشارة الى فارق كبير في الداعمين لمبادرة التحول الرقمي ومبادرة الأتمتة حيث يشترط لنجاح التحول الرقمي الحصول على دعم كبير من القيادات العليا كون العملية ستؤدي إلى إجراء تغييرات جذرية



شكل (3) فوائد التحول الرقمي

الأساسية من جهة إلى أخرى إلا أنه يمكن القول بأن المحاور الأربعة التي لا يمكن الاستغناء عنها هي:

اما محاور التحول الرقمي ، فإن أي عملية تطبيق ناجحة للتحول الرقمي تحتاج إلى أعمدة أساسية وعادة ما يختلف عدد المحاور



شكل (4) محاور التحول الرقمي

تقنيات وابتكارات جديدة وواعدة ومع تزامن هذه التقنيات لا بد من وضع معايير تسمح لكل منشأة باختيار التقنيات المناسبة مع طبيعة عملها على سبيل المثال:

تتعدد التقنيات الناشئة وتظهر تقنيات جديدة بشكل متسارع وحسب العديد من الدوريات والأبحاث في مجال تقنية المعلومات والاتصالات (Information & Communication Technology) تكاد لا تمر ستة أشهر إلا وتظهر لنا أخبار عن



شكل (5) التقنيات المرتبطة بالتحول الرقمي

أصبح التحول الرقمي أمراً ضرورياً للأفراد والمؤسسات على حد سواء. يحدث هذا التحول عبر اعتماد التكنولوجيا الرقمية والاستفادة منها في جميع جوانب الحياة. وهناك العديد من الأسباب التي تجعل هذا الموضوع مهماً جداً :

1. التطور التكنولوجي: يعد التحول الرقمي نتيجة مباشرة للتطور التكنولوجي السريع. فتقدم التكنولوجيا الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والإنترنت من الأشياء، يفتح أبواباً جديدة للابتكار والتطور في مختلف المجالات.

2. زيادة الكفاءة: يمكن أن يساعد التحول الرقمي على زيادة الكفاءة وتحسين العمليات في المؤسسات والمجتمعات. فمن خلال تطبيق التكنولوجيا الرقمية، يمكن تحسين سرعة ودقة العمليات وتقليل الأخطاء البشرية.

3. تحسين تجربة المستخدم: يتيح التحول الرقمي فرصاً جديدة لتحسين تجربة المستخدم في مختلف المجالات، مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والرعاية الصحية الرقمية. يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تجعل العمليات أكثر سهولة وملائمة للمستخدمين، مما يؤدي إلى رضا أكبر وتجربة أفضل.

4. الابتكار والتنافسية: يمكن للتحول الرقمي أن يدعم الابتكار ويسهم في تعزيز التنافسية. عن طريق اعتماد التكنولوجيا الرقمية، يمكن للشركات والمؤسسات تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء بطرق أكثر كفاءة وفعالية.

وهناك بعض الأمثلة العملية لتطبيق التحول الرقمي في المجتمعات والمؤسسات:

- الذكاء الصناعي (AI)
- إنترنت الأشياء (IoT)
- تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز
- البلوك تشين (Blockchain)
- الطباعة ثلاثية الأبعاد (3D Printing)
- البيانات الضخمة (Big Data)
- الحوسبة السحابية (Cloud Computing)
- الأمن السيبراني (Cyber Security)

أما التحديات أمام التحول الرقمي :

- عدم القدرة على تطوير استراتيجية تحول رقمي قابلة للتطبيق حيث تركز أغلب المنشآت على بناء استراتيجيات ضخمة ومعقدة ومع المحاولات الأولى لتطبيق هذه الاستراتيجيات تصطدم هذه المحاولات بالواقع على الأرض. وخلال السنوات الماضية عمل الفريق الاستشاري لشركة ريناد المجد لتقنية المعلومات (RMG) على تطوير وتنفيذ العديد من الخطط الاستراتيجية والتنفيذية الخاصة بالتحول الرقمي بشكل ناجح ومميز في منشآت القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية وحول المنطقة.
- صعوبة وضع رؤية واضحة: نتيجة غزارة المعلومات والحلول التقنية وتداخلها وضعف طرق الربط مع رؤية المؤسسة بشكل عام.
- نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة: حيث تعاني أغلب المنشآت من مستويات معرفة متواضعة
- صعوبة تحسين المنتجات والخدمات: نتيجة التعقيدات في بعض نماذج العمل

المباشر والفعال ، وإصدار التقارير اللازمة لكل خطوة ولكل قرار .

فهذه مجرد بعض الأمثلة على تطبيق التحول الرقمي، وهناك العديد من المجالات والصناعات التي يمكن تطبيق التحول الرقمي فيها . إن تبني التكنولوجيا الرقمية واستغلالها بشكل فعال يمكن أن يحقق تحسينات ملحوظة في الكفاءة والمرونة وتجربة المستخدم والابتكار في مختلف القطاعات .

وهناك نماذج من الواقع العملي (أمازون والتحول السريع Amazon)، ففي عام 2000، أطلقت أمازون خدمة "Amazon Web Services" (AWS)، وهي منصة سحابية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات التكنولوجية عبر الإنترنت. تهدف AWS إلى توفير البنية التحتية الرقمية التي يحتاجها العملاء لتشغيل تطبيقاتهم ومواقعهم عبر الإنترنت بكفاءة وأمان .

وفي السنوات التالية، نمت AWS بشكل كبير وأصبحت أحد أبرز مشغلي السحابة في العالم. وفقًا لتقارير مالية أمازون، كانت إيرادات AWS في الربع الأخير من عام 2023 تبلغ 16.7 مليار دولار، بزيادة 34٪ عن العام السابق. وتشير تقديرات إلى أن AWS تستحوذ على حوالي 30٪ من سوق السحابة العالمية .

يعتبر نجاح AWS نموذجًا حيًا للتحول الرقمي في قطاع التكنولوجيا. حيث قدمت أمازون بنية تحتية رقمية موثوقة ومرنة تسمح للشركات والمؤسسات بتشغيل تطبيقاتها وخدماتها بكفاءة ودون الحاجة للاستثمار في البنية التحتية الخاصة بها. مكنت AWS الشركات من توفير التكاليف وتحسين الكفاءة والتنافسية في سوقها . بالطبع! شركة "تيسلا" (Tesla) هي مثال آخر لشركة نجحت في التحول الرقمي في صناعة السيارات . تيسلا هي شركة تصنيع وتطوير السيارات الكهربائية وتقنيات الطاقة المستدامة. قامت تيسلا بتحويل صناعة السيارات من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في منتجاتها . وتمتلك سيارات تيسلا نظامًا متقدمًا للتحكم والقيادة الذاتية يعتمد على الذكاء الاصطناعي وتقنيات الاستشعار. كما تتميز سياراتها بشاشة تعمل باللمس كبيرة في واجهة المستخدم للتحكم في مختلف الوظائف والميزات .

بفضل استخدام التكنولوجيا الرقمية، تمكنت تيسلا من تحسين أداء السيارات وزيادة مدى القيادة وتقديم تجربة القيادة المتطورة . كما تقوم تيسلا بتحديثات برمجية منتظمة عبر الإنترنت لتحسين وتوسيع ميزات السيارة . إذ يعد نموذج أعمال تيسلا الرقمي والمبتكر واحدًا من العوامل التي ساهمت في نجاحها. تقوم الشركة ببيع سياراتها مباشرة للعملاء عبر الإنترنت بدلاً من الاعتماد على وكلاء توزيع تقليديين. تتيح هذه الاستراتيجية لتيسلا التفاعل

1. التعليم الرقمي :يمكن رؤية التحول الرقمي في المجال التعليمي من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في الفصول الدراسية، مثل استخدام الأجهزة اللوحية والكمبيوترات المحمولة والتطبيقات التعليمية. يتيح التعليم الرقمي للطلاب الوصول إلى المواد التعليمية عبر الإنترنت وتوفير تجارب تعليمية تفاعلية وشخصية .

2. الخدمات المصرفية الرقمية : توفر الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد والشركات إمكانية إجراء المعاملات المصرفية وإدارة الحسابات عبر الإنترنت أو عبر التطبيقات المصرفية. يمكن للأفراد إجراء التحويلات المصرفية ودفع الفواتير ومراقبة الأرصدة دون الحاجة إلى زيارة الفروع المصرفية، ولدينا مثال صريح وجيد جدا في هذا المجال وهو تطبيق InstaPay الجاري العمل به في جمهورية مصر العربية وغيرها من النماذج البنكية المحلية والدولية وأعتقد كلا منكم قد تعرض لتجارب مثل هذا .

3. الرعاية الصحية الرقمية : يساهم التحول الرقمي في تحسين الرعاية الصحية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في تشخيص الأمراض وتتبع البيانات الصحية وتوفير الرعاية عن بُعد . يمكن للأفراد الاستشارة مع الأطباء عبر الإنترنت، وتلقي الوصفات الطبية عبر التطبيقات الصحية، ومراقبة الصحة الشخصية باستخدام الأجهزة القابلة للارتداء وهذا معمول به من كثير من شركات التأمين الطبي، من قبول للطلبات وإرسال الموافقات الطبية والتواصل المباشر والسريع مع عملائهم .

4. التجارة الإلكترونية :تعتبر التجارة الإلكترونية أحد أبرز أمثلة التحول الرقمي، حيث يمكن للشركات بيع المنتجات وتقديم الخدمات عبر الإنترنت. يمكن للعملاء تصفح المنتجات وشراؤها وتقديم التعليقات والمراجعات عبر المنصات الإلكترونية، وهذا النموذج واضح جدا للجميع ولكل منا تجاربه الشخصية بهذا الصدد، مثل Amazon, Jumia, Noon وغيرها الكثير .

5. التشغيل وإدارة المؤسسات :يساهم التحول الرقمي في تحسين تشغيل وإدارة المؤسسات. يمكن استخدام البرمجيات والأنظمة الرقمية في إدارة العمليات الداخلية مثل الموارد البشرية والمحاسبة وإدارة العلاقات مع العملاء. كما يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين أداء العمل واتخاذ القرارات الاستراتيجية. لذا نجد كثير من الشركات بدأت التحول فعليًا نحو تطبيقات الـ ERP لربط كافة خدماتها ووظائفها داخل تطبيق واحد يتيح لها الربط

المباشر مع العملاء وتوفير تجربة شراء مباشرة وبمبسطة . تيسلا تعد مثالاً ملهمًا لكيفية تحويل صناعة تقليدية مثل صناعة السيارات من خلال التكنولوجيا الرقمية والابتكار. قدمت تقنيات متقدمة، وتجربة مستخدم مميزة، ونموذج أعمال جديد، وكلها تجمع بين الابتكار والتحول الرقمي في قطاع السيارات .

كما تعد شركة "وول مارت (Walmart)" مثال آخر لشركة نجحت في تحويل سلاسل التوريد والإمداد من خلال التحول الرقمي . وول مارت هي سلسلة تجزئة أمريكية كبرى للتجزئة، وتعتبر واحدة من أكبر الشركات في العالم من حيث الإيرادات. قامت والمارت ببنّي التكنولوجيا الرقمية وتطبيقها في سلاسل التوريد والإمداد لتحسين الكفاءة وتقديم تجربة تسوق محسنة للعملاء .

قامت والمارت بتطوير نظام تخطيط مواردها (ERP) الخاص بها لإدارة عمليات التوريد والإمداد. يعتمد هذا النظام على التكنولوجيا السحابية وتحليل البيانات لتحسين توقعات الطلب وإدارة المخزون وتحسين الجدولة والتوزيع . باستخدام هذا النظام الرقمي المتقدم، تمكنت وول مارت من تحسين سلاسل التوريد والإمداد بشكل كبير. يتيح النظام للشركة تحديد مستويات المخزون المثلى وتوفير الوقت والجهد في عمليات التوزيع وتقليل النفقات وتحسين خدمة العملاء . بالإضافة إلى ذلك، قامت وول مارت بتطوير نظام "تتبع المنتجات (Product Traceability)" باستخدام تقنيات البلوكتشين Blockchain لتتبع سلسلة التوريد بدقة، وضمان الجودة والأمان للمنتجات. يتيح هذا النظام للعملاء والشركة نفسها التحقق من مصدر المنتجات ومسارها بسهولة وشفافية .

تحول وول مارت الرقمي في سلاسل التوريد والإمداد أدى إلى زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف وتحسين خدمة العملاء. كما ساعدت التكنولوجيا الرقمية في توسيع نطاق عمليات التوريد والإمداد لـ وول مارت على مستوى عالمي وتوفير العديد من فرص النمو والتوسع . اما تطبيقات التحول الرقمي وسلاسل التوريد ، ف هناك العديد من التكنولوجيات الرقمية التي يمكن استخدامها لتحسين سلاسل التوريد والإمداد. إليك بعض الأمثلة :

1. إنترنت الأشياء (IOT): يمكن استخدام أجهزة الاستشعار المتصلة بالإنترنت لجمع بيانات في الوقت الحقيقي عن العمليات والمعدات في سلسلة التوريد. يمكن استخدام هذه البيانات لتتبع المنتجات، ومراقبة وتحسين أداء المعدات، وتوفير تنبؤات الطلب وإدارة المخزون بشكل أفضل .
2. التحليلات الضخمة: Big Data Analytics يمكن استخدام تحليلات البيانات الضخمة لفهم النماذج والاتجاهات في

3. تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI): يمكن استخدام التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتحسين سلاسل التوريد والإمداد بشكل عام. يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في توقعات الطلب وتحسين التخطيط والتوزيع، وتحليل البيانات المتعلقة بالمخزون والمشتريات، وتحسين رؤية العملاء وتجربة التسوق .
4. سلاسل الكتلة (Blockchain): يمكن استخدام تقنية البلوكتشين لتحسين شفافية سلاسل التوريد والإمداد وضمان الأمان والمصادقية. يمكن استخدامها لتتبع المنتجات من مصدرها إلى وجهتها، وتوثيق المعاملات والعقود بشكل آمن وغير قابل للتلاعب، وتحسين التعاون بين الأطراف المختلفة في سلسلة التوريد .
5. الروبوتات والتحكم الآلي: يمكن استخدام الروبوتات والأتمتة الذكية في العمليات المتكررة والمتعددة الخطوات في سلاسل التوريد والإمداد. يمكن للروبوتات أن تقوم بالتعامل مع المستودعات وتخزين وتعبئة البضائع بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من الكفاءة .

يتضح أن استخدام التكنولوجيا الرقمية في سلاسل التوريد والإمداد يمكن أن يحقق تحسينات كبيرة في كفاءة العمليات، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وتقديم تجربة أفضل للعملاء. تساهم التكنولوجيا الرقمية في توفير رؤية شاملة لسلاسل التوريد، وتحسين إدارة المخزون وتوقعات الطلب، وتعزيز التعاون بين الأطراف المختلفة في سلسلة التوريد .

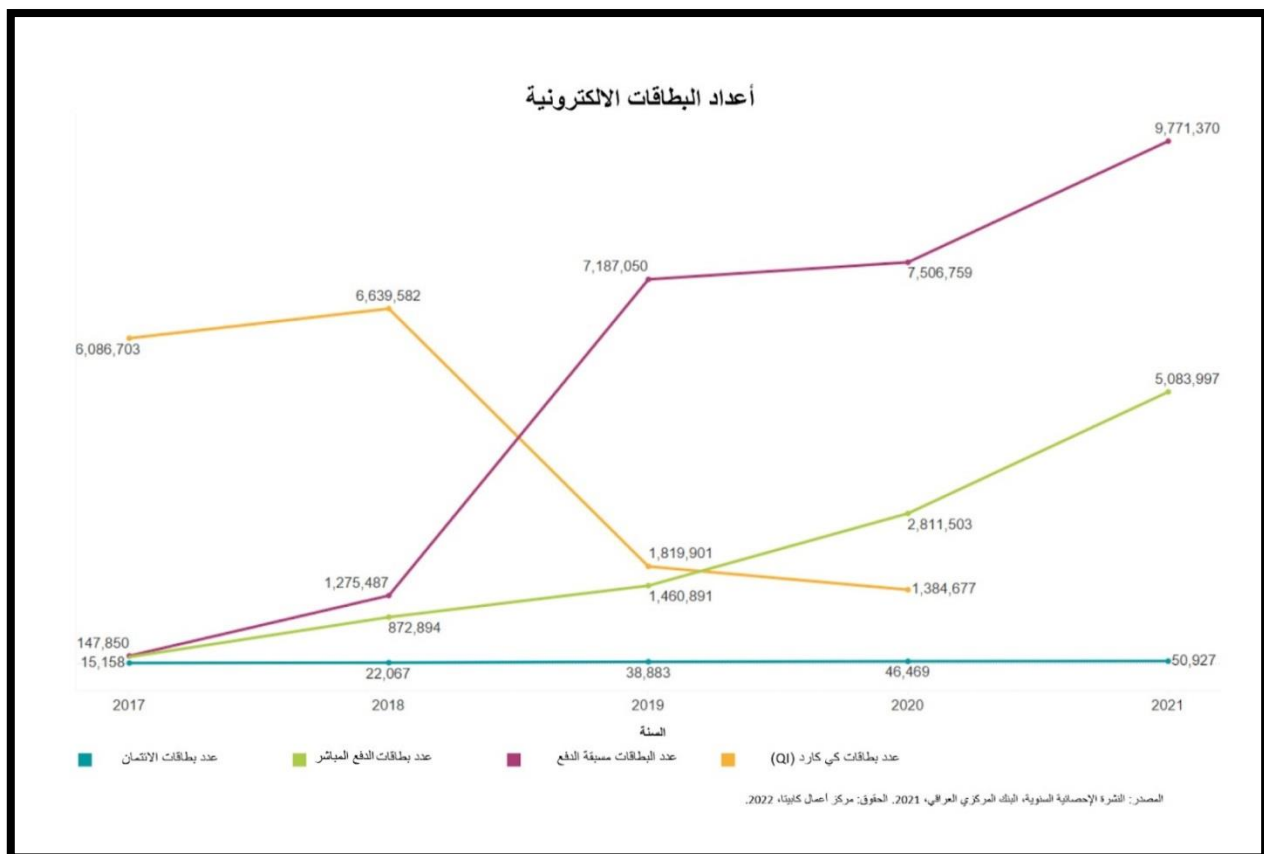
المطلب الثاني : الخدمات المصرفية الالكترونية

إنّ المصارف الحكومية هي تلك المصارف الخاضعة لإدارة وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي. حيث أنّ القطاع العام هو صاحب الودائع ومقدم الائتمان لهذه المصارف. علاوة على ذلك، فهي تتعامل أيضاً مع قروض وودائع القطاع الخاص. وتمتلك المصارف الحكومية ما نسبته 78.6% من أصول القطاع المصرفي، وتسيطر على 84% من الائتمان المدفوع نقداً، ولديها 87% من إجمالي الودائع. قد يكون هذا بسبب شبكة الفروع الواسعة في جميع أنحاء البلاد (حيث أنها تشكل حالياً 45.5% من إجمالي عدد فروع المصارف في العراق) وفي حقيقة الأمر فهي مضمونة من الحكومة ذاتها. ومع ذلك، فهي لا تشكل سوى 9% من إجمالي عدد المصارف في الدولة (يُقصد بها المصارف نفسها وليس

ب تنفيذ غرفة المقاصة الآلية النقدية ونظام التسوية الإجمالية الآنية في عام 2006. وفي عام 2014، وضع البنك المركزي العراقي لوائح دفع التجزئة وأنشأ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق في عام 2016. وقد أجاز البنك المركزي العراقي محفظات الهاتف المحمول مثل زين كاش وآسيا حوالة في 2016، والتي أثبتت فائدتها خلال جائحة كوفيد-19 لأنها كانت وسيلة للمُنح الحكومية، بالإضافة إلى ما أضافته من تعزيز للتسوق عبر الإنترنت ومنصات التجارة الإلكترونية. لقد شهد عدد البطاقات الإلكترونية المُصدرة ازدياداً منذ عام 2017، وقد شهدت شعبية البطاقات المدفوعة مسبقاً نمواً ملحوظاً، حيث أُصدر أكثر من 9.7 مليون بطاقة بحلول نهاية عام 2021. وسبب هذا التفضيل هو سهولة استخدامها وبساطتها والتي يمكن الحصول عليها دون الحاجة إلى إنشاء حساب مصرفي.

الفروع). وإنَّ غالبية المصارف في العراق مملوكة للقطاع الخاص، وتمثل 90.5% (67 من 74 مصرفاً) من إجمالي عدد المصارف. وتمتلك المصارف المملوكة للقطاع الخاص الغالبية العظمى من رأس مال القطاع المصرفي، حيث تمثل 75.4%، وذلك بسبب كثرتها والتزامها بتوجيهات البنك المركزي الخاصة برأس مال لا يقل عن 250 مليار دينار عراقي. ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، فإن هذه المصارف قد طغت عليها المصارف الحكومية بشكل كبير، حيث تمثل 13% فقط من إجمالي الودائع، و16% من الائتمان المدفوع نقداً، و21.4% من أصول القطاع المصرفي.

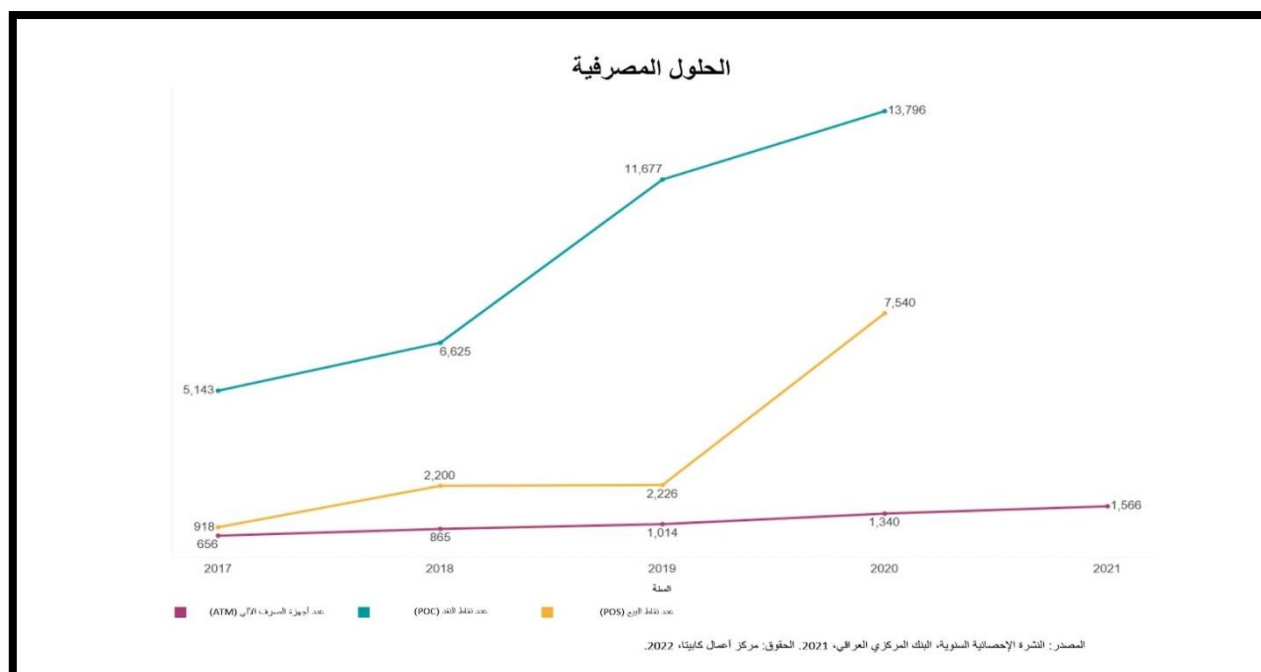
أما عن الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الدفع في العراق، فقد شرع البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 بتنشيط القطاع المصرفي العراقي لمواكبة الاتجاهات المصرفية العالمية. فبدأ



شكل (6) أعداد البطاقات الإلكترونية في العراق (2017-2021)

الإلكتروني. بدلاً من ذلك، فإنّه يخلُق حالة من عدم التوازن ويُلزم حامل البطاقة بسحب النقود لتمكين المعاملات اليومية.

ومع ذلك، فإنَّ الحلول المصرفية لا تواكب العدد المتزايد من البطاقات الإلكترونية، فلا تزيد أعداد أجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع بمعدل يسهل الراحة المرتبطة بخيارات الدفع



شكل (7) الحلول المصرفية في العراق (2017-2021)

العميل تقديم مستندات ثبوتيه وملئ استمارة اعرف زبونك (KYC).

- اما السحب من قبل مستفيد يجب احضار هوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن او البطاقة الموحدة.
- اما خدمة المقاصة الألكترونية (ACH) ، فهي الخدمة التي تمكن الزبون من تحصيل مبالغ الصكوك المودعة في حسابه في فترة قصيرة.
- للحصول على هذه الخدمة يتطلب:-

- وجود حساب للزبون.
- تقديم هوية تعريفية للزبون.
- توفر المتطلبات القانونية والفنية في الصك المودع.
- ملئ استمارة الإفصاح عن مصادر الأموال إذا تجاوز مبلغ الصك (10.000) بالدولار الأمريكي أو (15.000.000) دينار عراقي.
- تقديم المستمسكات المعززة لمصادر الأموال إذا تجاوز مبلغ الصك (10.000) بالدولار الأمريكي أو (15.000.000) دينار عراقي.

اما خدمة الصراف الآلي (ATM) ، فقد اتجهت المصارف ومنذ فترة طويلة إلى إيجاد طرق بسيطة وأمنة للحصول على النقود دون اللجوء إلى حمل مبالغ نقدية قد تكون عرضة للسرقة، وتجسد ذلك من خلال استخدام البطاقات الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي التي أسهمت بشكل كبير في خدمة عملاء المصارف، مما شجع

سيأخذ الباحث الخدمات المصرفية الالكترونية للأفراد في المصرف التجاري العراقي كنموذج، اذ يسعى المصرف التجاري دوماً لتقديم الأفضل عبر مواكبة التطورات التقنية الحديثة الأمانة التي تتيح لعملاء المصرف الاستفادة من تلك الخدمات المصرفية الإلكترونية بمجرد التواصل عبر الانترنت باستخدام جهاز الكمبيوتر الخاص أو الهاتف الذكي من أي مكان في العالم؛ إذ يمكن للعميل إجراء عملياته المصرفية بنفسه دون الحاجة إلى مراجعة فروع المصرف، حيث يمكن للعميل إجراء تحويل للمبالغ بين حساباته، الحصول على كشف الحساب، معرفة الرصيد ، التحويل من حساب العميل إلى حساب عميل آخر ضمن البنك نفسه، بالإضافة إلى إمكانية تقديم الطلبات مثل طلب دفتر الصكوك بطريقة تتسم بالسهولة والوضوح ومدعمة بأعلى مستويات الأمان. ولغرض الحصول على هذه الخدمة يتطلب:-

- ملئ استمارة طلب التعامل المصرفي عبر الانترنت.
- وخدمة الإيداع والسحب من أي فرع : فمن خلال هذه الخدمة يتمكن العميل من الاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف من خلال الذهاب إلى أي فرع يمكن الوصول إليه ولا يشترط الذهاب إلى الفرع (الذي قد تم فتح الحساب به مسبقاً).
- للحصول على هذه الخدمة يتطلب:-

- عند الايداع وتجاوز المبلغ عن (10.000) بالدولار الأمريكي أو (15.000.000) دينار عراقي يتوجب على

الرقم السري للبطاقة بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كوسيلة للدعاية والإعلان عن منتجات المصرف وخدماته.

أما رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN ، فيساهم رقم الحساب المصرفي الدولي في تحسين مستوى الخدمات الماليه والمصرفيه وتسوية المدفوعات محلياً ودولياً ، وبشكل يساهم في انجاز معاملات تحويل الاموال بسرعه اكبر، نتيجته استخدام رقم حساب مصرفي صحيح يتم تأكيده من خلال معايير الحساب المصرفي الدولي.

المصارف إلى نشر أجهزة الصراف الآلي في الأماكن العامة بحيث أصبح من السهل الحصول على النقد من أي صراف آلي حتى وإن لم يكن تابعاً لمصرف العميل، ومن أي دولة حتى وإن لم تكن دولة فتح حساب العميل. وأصبحت أجهزة الصرافات الآلية مجهزة لتوفير خدمات مصرفية أخرى بالإضافة إلى إمكانية الحصول على النقد مثل إمكانية الإطلاع على الرصيد، إمكانية الحصول على كشف بأخر 10 عمليات مصرفية، إمكانية تغيير

IBAN (23 Digits)				
رمز الدولة	الرمز التديقي	تعريف المصرف		
		رمز تعريف المصرف	رقم الحساب	
IQ	XX	XXXX	XXX	XXXXXXXXXXXX
مكون من رقمين	مكون من رقمين	رمز ال SWIFT مكون من اربعة رموز	رمز الفرع مكون من ثلاثة ارقام	رقم الحساب مكون من 12 رقما

شكل (8) نموذج من رقم الحساب المصرفي الدولي

نجد في الواقع العملي في الدول المجاورة للعراق كالإمارات مثلاً، أنها قطعت شوطاً متطوراً في هذا المجال، فجعلت الأمر أكثر سهولة ويسر في العمل المصرفي، فضلاً عن إتمام العمليات في مختلف التعاملات المصرفية، عن طريق التطبيقات الذكية في الهواتف النقالة مباشرة، وهذا من شأنه أن يزيد في الثقة بين المصرف والعملاء في البلد، ونجد أن المصارف تسعى إلى تقديم أفضل ما لديها من خدمات، ومنها في العراق، إذ إن الاعتماد الرقمي بشكله ومفهومه المتطور، يحتاج أن يمر بمراحل، ومن هذا المنطلق عمدت المصارف إلى توفير البيانات الضرورية اللازمة المتعلقة بالعملاء، وإدخالها إلكترونياً، تمهيداً لأتمنتها، ويمكن عن طريقها بناء أساس قوي من الثقة الرقمية، كونها إحدى ركائز التحول الرقمي، ومن هذا المنطلق اتجهت المؤسسات المالية، ومنها المصارف وشركات الصرافة، إلى إطلاق قنوات رقمية، وتوفير خدمات عبر الانترنت، بوصفه حلاً عملياً مناسباً للتطور الإلكتروني، ومنها ما احتاجت إلى بعض المعايير، والأدوات المتعلقة بالأتمتة، والأجهزة، والخبرة، فضلاً عن موظفين متخصصين بهذا الجانب، مما جعلها تتأخر في اللحاق بركب التطور الرقمي، وهذا ينطبق على المصارف الحكومية العريقة في

أما عن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) ، فيعتبر المصرف التجاري العراقي واحد من المصارف العراقية المتمثلة لقانون الامتثال FATCA فهو حاصل على الرمز التعريفي العالمي (Reporting Model 2 FFI) حيث يتبع النموذج (XNHD3J.00004.ME.368) و (GIIN) يعدّ الالتحاق الرقمي نظاماً من الأنظمة المالية الحديثة في العراق والمنطقة، فهو نظام متكامل يعزز الاستقلال، والتحرر المالي من الأنظمة المالية القديمة. وهذا النظام يعمل على تحول العراق من الاعتماد على النقد إلى نظام الأرقام، وهو وسيلة فاعلة في التخلص من الروتين القاتل، الذي تعمل فيه المصارف العراقية. وتعدّ خدمة الالتحاق الرقمي جزءاً من نظام أتمته المصارف، وتمثل توجّهاً حميداً وحديثاً يقصر المسافات، ويزيل الحواجز، وهي خدمات اعتمدها. إذ يشكل التحول الرقمي مفتاح التطور لجميع القطاعات، وطريقها الأمثل إلى المستقبل، إذ عمد القطاع المالي في العراق، إلى تبني الأتمتة الإلكترونية في جميع المفاصل، ومن بينها القطاع المصرفي، الذي شهد تطوراً ملحوظاً تمثل في أن يقدم حلولاً مبتكرة للوصول إلى السرعة والسهولة، وهي من مبادئ القانون التجاري، التي لا شك فيها ولا ريب أننا أحوج ما نكون لتطبيقها، إذ

القدم. من هنا أصبح من الضروري على المصارف في العراق كافة، أن توفر المتطلبات الأساسية واللازمة لإجراء التعاملات المصرفية، وهذا بدوره يعزز الثقة، وما يزيد في سرعة التحول الرقمي، الذي أصبح ضرورة ملحة لمواكبة عجلة التطور، وهذا يتم عن طريق دراسات وتطبيقات متنوعة

يمكن للباحث القول ان هناك محاولات للبنك المركزي العراقي لغرض مواكبة التكنولوجيا والتقدم في القطاع المصرفي العراقي الذي يحظى باهتمام حكومي كبير لإعادة هيكلة من جديد وفق رؤية إصلاحية جديدة تنتهجها الحكومة العراقية. فقد اتخذت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي اليوم منحى غير تقليدي في آلية فتح المصارف؛ إذ كشف البنك المركزي العراقي عن التعليمات والضوابط الخاصة بالمصارف الرقمية نهاية مارس/آذار الماضي، الأمر الذي يوفر للجمهور خيارات أخرى غير المصارف التقليدية مما يسهم في زيادة الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي في العراق. ويملك العراق أكثر من 70 مصرفاً تعرضت العديد منها إلى عقوبات أميركية، بينما تصل نسبة الشمول المالي إلى مستوى متدن بسبب ضعف الثقة بين القطاع المصرفي والمواطنين نتيجة إفلاس بعضها. أن البنك المركزي العراقي لديه اجتماعات متواصلة مع الحكومة العراقية لتوسيع قاعدة المتعاملين في وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي أن العوامل التي تؤدي إلى نجاح وتوسيع دور الشمول المالي هي ثقة المواطن بالمؤسسات والأدوات المتوفرة له فضلاً عن رؤية مصلحته في استخدامها. أصبح البنك المركزي العراقي في مقدمة البنوك المركزية العالمية باستخدام مختلف التقنيات المالية والتي توفر السرعة والدقة، كاشفاً في الوقت نفسه عن تلقي البنك أعداد طلبات كبيرة لتأسيس مصارف رقمية. وتعمل الدوائر المعنية على إمكانية منحها الرخصة لمزاولة عملها وفق الضوابط والتعليمات الصادرة من قبل البنك.

بعد إصدار ضوابط ترخيص المصارف الرقمية من قبل البنك المركزي العراقي فإن خريطة القطاع المصرفي ستتغير خلال المدة المقبلة، وستقدم هذه المصارف الرقمية قيمة إضافية إلى جانب المصارف التقليدية وستعمل على زيادة الخدمات الرقمية وتقديمها برسوم أقل، حيث تعمل هذه المصارف على رقمنة كل مستويات الخدمة المصرفية وتحويلها إلى معاملات رقمية تتم عبر الإنترنت. ويرتبط استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ارتباطاً وثيقاً بإمكانية الاتصال بالإنترنت. أن نضج الخدمات المصرفية الرقمية لن يتحقق إلا مع بنية تكنولوجية جاهزة وبناء الثقة مع العملاء المفترضين وسلوك هؤلاء العملاء في إدارة حساباتهم من خلال المصرف الرقمي، لافتاً إلى أن الغالبية من

المجتمع ليسوا على دراية بالمصارف الرقمية وتطوراتها مما يسبب مخاوف بشأن سلامة وأمن أموالهم. ووفق البنك المركزي العراقي، تتضمن اشتراطات الترخيص لمزاولة النشاط المصرفي الرقمي أن تكون تراخيص المصارف الرقمية في العراق لا تزيد نسبتها عن (10%) من إجمالي المصارف المرخصة بالإضافة إلى وجود دراسة جدوى اقتصادية متضمنة خطط الأعمال والإستراتيجيات والمؤشرات المالية لـ 4 سنوات تشمل الجانب التقني والخدمات المزمع إطلاقها. ويجدر بالذكر أن هذه المصارف الرقمية تخضع لكافة القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي، بما فيها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015.

يختتم الباحث الموضوع بالقول ان انتشار الدفع الإلكتروني وأدواته بما في ذلك انتشار الصرافات الآلية ان كان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية او الدول الأخرى ناتج عن حاجة المواطنين للدفع الإلكتروني لاسباب متعددة منها:

- وجود تضخم اقتصادي عالي جداً وكذلك وجود انخفاض في قيمة العملة المحلية.
- عدم إمكانية السحب النقدي محلياً بسقوف عالية من قبل المواطنين.
- وجود برامج ولاء وخصومات وغيرها عند استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.
- اعتماد المواطنين على البطاقات الائتمانية Credit Cards التي تمنح حاملها سقف شراء ائتماني ويقوم بالسداد لاحقاً.
- وجود ضوابط ملزمة للتجار بقبول الدفع الإلكتروني وتشجيع الناس على الدفع بالبطاقة.
- وجود امتيازات لحسابات التجار والشركات والموردين تجعلهم يفضلون الدفع الإلكتروني عن النقدي منها منحهم ارباح على أرصدتهم في المصارف واعفاءهم من بعض العمولات والرسوم.

فمن الجدير بالذكر ان ضوابط البنك المركزي العراقي تنص على ان يكون هناك صراف آلي واحد مقابل كل 1000 حساب مصرفي، وحسب آخر احصائيات منشورة فإن عدد الحسابات لغاية نهاية شهر أيار من العام الحالي هو 13.3 مليون حساب، وان عدد الصرافات الآلية هي 4,021 صراف آلي ولو اخذنا بنظر الاعتبار ان ضوابط البنك المركزي المشار لها كانت تخص حسابات التوظيف فقط فان عدد حسابات التوظيف تصل الى ما يقارب 6 ملايين حساب (باحساب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين) فان عدد الصرافات المطلوب نشرها في العراق لا يقل عن 6,000

1. المساهمة بتحديد وتوفير وتطوير التقنيات المالية الحديثة والبنى التحتية التكنولوجية الضرورية لتطبيق وتعزيز الشمول المالي الرقمي.
 2. البحث عن افضل السبل اللازمة لتوفير الحسابات المصرفية الاساسية والخدمات المالية الاخرى للفئات غير المصرفية والمجتمعات المهمشة، مثل الحسابات الجارية وحسابات توفير الاساسية والمحافظ الالكترونية والبطاقات الالكترونية واجهزة الدفع الالكتروني.
 3. اصدار تعليمات بخصوص الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والضوابط الخاصة بها وحماية حقوق المستهلك استناداً الى المعايير الدولية وافضل الممارسات في هذا المجال.
 4. تطوير حملات توعية تستهدف جميع شرائح المجتمع لزيادة الوعي المالي واهمية الخدمات المالية.
 5. وضع وتطوير استراتيجية الشمول المالي والخطط التشغيلية المتكاملة التي تحقق اهداف الشمول المالي.
 6. جمع البيانات وتحليلها لقياس تقدم الشمول المالي وتقييم الأثر والنتائج المتحققة.
 7. العمل مع القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي والجهات الحكومية والخاصة الساندة لتطوير الابتكارات المالية التقنية الحديثة (FinTech) لجذب الفئات التي لا يوجد لديها تعاملات بنكية أو حسابات مالية من خلال ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع الحديثة وليس فقط على الإقراض والتمويل.
 8. تعزيز التكنولوجيا المطلوبة للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على تحسين عملياتها وتوفير وسائل دفع إلكترونية.
 9. تسهيل الوصول الى التمويل عن طريق تطوير أنظمة التمويل سهلة الوصول للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة والحصول على قروض ذات فوائد منخفضة.
 10. إدارة وتطوير التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية. عن طريق الدفع عبر الهواتف المحمولة ونقاط البيع والمحافظ الالكترونية للتحويل والجباية للجهات الحكومية والخاصة وتنظيم مبيعات الجملة والتجزئة للقطاع الخاص عبر أنظمة الدفع الالكتروني المختلفة.
 11. وضع وتطوير استراتيجية الشمول المالي والخطط التشغيلية المتكاملة التي تحقق اهداف الشمول المالي، من طريق التعاون مع الجهات الداخلية ذات العلاقة في البنك المركزي العراقي والجهات الخارجية وتحديد المبادرات التي تشمل
- صراف آلي اما لو كان الاحتساب على اساس اجمالي الحسابات المصرفية فالعراق يحتاج ما لا يقل عن 13,000 صراف آلي. علماً ان هناك احصائيات منشورة في العام 2021 تخص اعتماد المعيار باحتساب عدد الصرافات لكل 100,000 نسمة وان العراق لديه 6 صرافات لكل 100,000 نسمة في الوقت الذي لدى المملكة الاردنية الهاشمية 31 صراف لكل 100,000 نسمة والمملكة العربية السعودية لديهم 62 صراف لكل 100,000 نسمة.
- اما عن تعريف الشمول المالي، فهو يعبر عن الجهود في توسيع وتحسين امكانية وصول جميع شرائح المجتمع من الافراد والشركات بما في ذلك الفئات المهمشة ماليا وذوي الدخل المنخفض الى خدمات ومنتجات القطاع المالي ليشمل ذلك ادماجهم في الانظمة المصرفية لتسهيل تفاعلهم من خلال استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتكنولوجيا الرقمية مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من الفجوات المالية بين الفئات المختلفة في المجتمع.
- اما اهداف عملية الشمول المالي فهي وفق منظور البنك المركزي العراقي :
1. تعزيز الوصول والاستخدام وجودة الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وصولاً الى الفئات المهمشة مالياً لتمكينهم من الاستفادة من الفرص الاقتصادية .
 2. تعزيز التحول الرقمي للخدمات المالية وتشجيع الابتكارات المالية الحديثة وتبني التكنولوجيا لتحسين الاستخدام وسهولة الوصول وتقليل الكلف عن طريق استخدام تطبيقات الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الانترنت ووسائل الدفع الالكتروني مع التركيز على تحسين الامان وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية .
 3. وضع السبل الكفيلة في توجيه التمويل اللازم لبناء مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة بشكل رسمي، والحد من مشاركتها في الاقتصاد غير رسمي بما يضمن تعزيز التمويل المصرفي وتطوير صناديق الضمان وتشجيع الشركات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية.
 4. تعزيز التنمية والاستدامة الاقتصادية من خلال دعم النمو الاقتصادي من خلال تفاعل المجتمع مع الانظمة المالية لتحسين امكانية الاستثمار والتوسع ودعم الاستدامة الاقتصادية من خلال تشجيع التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا .
- يسعى البنك المركزي العراقي تحقيق الشمول المالي من خلال مجموعة من المهام الرئيسية :

(4) <https://cbiq.com.iq/retail-banking/e-banking-services/index.html>

(5) د. عباس سلمان ، مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء - قسم الدراسات القانونية ، نيسان 2024

<https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/04/25>

(6) <https://cbi.iq/news/view/2535>

المصادر

- [1] Chopra, S., & Meindl, P. (2013). Supply Chain Management: Strategy, Planning, and Operation. Pearson Education.
- [2] Chen, J., Wang, F. Y., & Wan, J. (2014). Smart factory of Industry 4.0: key technologies, application case, and challenges. IEEE Access, 2, 1-13 .
- [3] Christopher, M., & Peck, H. (2004). Building the resilient supply chain. The international journal of logistics management, 15(2), 1-14 .
- [4] Monczka, R. M., Handfield, R. B., Giunipero, L. C., & Patterson, J. L. (2015). Purchasing and supply chain management. Cengage Learning.

البرامج الخاصة بتعزيز الوصول الى الخدمات المالية والتمويل.

المقترحات

1. تشكيل مجلس أعلى يسمى بالمجلس الأعلى الرقمي يرتبط بوزارة المالية.
2. تخصيص ميزانية مالية لغرض النهوض بالقطاع المصرفي، وتحويله إلى رقمي بامتياز.
3. تفعيل الدور الرقابي عن طريق الجهات ذات العلاقة.
4. تعديل قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004، وجعله يواكب التطور الرقمي.

الهوامش

- (1) موقع شركة ريناد المجد السعودية : تطوير استراتيجية التحول الرقمي <https://www.rmg-sa.com>
- (2) د. محمد اديب ، أهمية التحول الرقمي وتأثيره الكبير في حياتنا! ، 27 شباط 2024 <https://ae.linkedin.com/pulse>
- (3) فريق البحث في كابيتا، لمحة عامة عن القطاع المصرفي العراقي والبنية التحتية المالية <https://www.kapita.iq/content/issue/lmh-aaam-aan-alktaaa-almrffy-alaaraky-oalbny-althty-almaly>